مجلة الحقوق والحريات
المجلد 14، العدد 2
السنة 2026، ص854-ص862

الإطار القانوني الدولي والوطني لمكافحة التغير المناخي

The Legal Framework for Combating Climate Change at International and National Levels

بوُبكْر نَسْرِين
كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 1
h.amara@univ-eltarf.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2026/04/24	2026/08/12	2026/10/31

الملخص:

يتناول هذا المقال تطور الإطار القانوني المنظم لمكافحة التغير المناخي على المستويين الدولي والوطني، من خلال تتبع انتقال الحوكمة المناخية من الاتفاقية الإطارية إلى الالتزامات المتدرجة وآليات الشفافية والتقييم. كما يدرس التجربة الجزائرية في ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020، والنصوص البيئية الأساسية، والاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي، مع إبراز تحديات التنفيذ والتمويل والتنسيق المؤسسي. ويخلص المقال إلى أن الجزائر تمتلك أساسًا قانونيًا ومؤسسيًا مهمًا، غير أن تحويله إلى نتائج عملية يقتضي تفعيل أدوات المتابعة والتكييف القطاعي وتوسيع الاستثمار في الانتقال الطاقوي.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، القانون البيئي، اتفاق باريس، الجزائر، التكيف، التخفيف.

Abstract:

This article examines the evolution of the legal framework governing climate change at both the international and national levels, highlighting the transition from a framework convention to staged commitments and transparency-based review mechanisms. It also analyzes the Algerian experience in light of the 2020 constitutional amendment, core environmental legislation, and the national climate strategy, while stressing implementation, financing, and institutional coordination challenges. The article concludes that Algeria has an important legal and institutional foundation, but turning it into tangible

outcomes requires stronger monitoring tools, sectoral adaptation, and broader energy transition investment.

Key words: climate change, environmental law, Paris Agreement, Algeria, adaptation, mitigation.

مقدمة:

أضحى التغير المناخي موضوعًا مركزيًا في القانون الدولي والوطني على السواء، لأنه لم يعد مجرد قضية بيئية معزولة، بل تحول إلى عامل مؤثر في الأمن المائي والغذائي والصحي والاقتصادي. وقد تزايدت أهمية المقاربة القانونية لهذا الموضوع مع اتساع آثار الاحترار العالمي وتزايد الحاجة إلى أدوات ملزمة تنظم التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع الآثار المتوقعة.

وتتأكد أهمية هذا الموضوع في الجزائر بالنظر إلى هشاشة التوازن البيئي في العديد من مناطقها، وإلى اعتمادها الاقتصادي الكبير على المحروقات، الأمر الذي يجعل الانتقال نحو سياسة مناخية فعالة مسألة ذات بعدين متلازمين: بعد قانوني وبعد تنموي. ومن ثم تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في: هل استطاعت الجزائر ترجمت التزاماتها الدولية المناخية إلى إطار وطني منسجم وفعال؟

وقد اعتمد المقال المنهج التحليلي والوصفي مع الاستفادة من المقارنة عند الاقتضاء، وانقسم إلى مبحثين: يعالج الأول الإطار الدولي، بينما يتناول الثاني الإطار الوطني الجزائري.

المبحث الأول: الإطار القانوني الدولي لحوكمة المناخ

لم يتبلور القانون الدولي للمناخ دفعة واحدة، بل تطور عبر مراحل متدرجة تعكس انتقال المجتمع الدولي من إعلان المبادئ العامة إلى بناء نظام قانوني أكثر مرونة وشمولًا. وقد فرضت طبيعة الظاهرة المناخية هذا التطور، لأن مواجهة الخطر المناخي لا يمكن أن تقوم على اتفاقات جامدة، بل على آليات مستمرة للتفاوض والتحديث والمراجعة.

المطلب الأول: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

مثلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ نقطة الانطلاق المؤسسية والقانونية في بناء النظام المناخي العالمي. فهي لم تُنشئ التزامات كمية مباشرة، لكنها أرست المبادئ الكبرى التي ستتطور لاحقًا في اتفاقيات أكثر تخصصًا، وجعلت من التعاون الدولي والشفافية والجرد الوطني مكونات أساسية في مواجهة التغير المناخي.

الفرع الأول: الطبيعة الإطارية والمبادئ المؤسسة

اتسمت الاتفاقية الإطارية بكونها صيغة قانونية مرنة لا تقوم على فرض أرقام خفض مباشرة، بل على تحديد اتجاه عام لإدارة الخطر المناخي. وقد شمل هذا الاتجاه اعتماد مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، باعتبار أن الدول تختلف في أسباب الأزمة وفي قدراتها على مواجهتها، إلى جانب مبدأ الاحتراز الذي يجيز التحرك الوقائي حتى عند غياب اليقين العلمي الكامل.

كما كرست الاتفاقية بعدًا تضامنيًا في العمل المناخي، من خلال الدعوة إلى التعاون ونقل التكنولوجيا ودعم البلدان النامية ماليًا وفنيًا. وبذلك لم يكن المقصود منها مجرد إعلان نوايا، بل تأسيس بنية قانونية تسمح ببناء التزامات لاحقة أكثر تحديدًا.

الفرع الثاني: الالتزامات الإجرائية وآليات المتابعة

أدخلت الاتفاقية المناخية فكرة الالتزامات الإجرائية، مثل الجرد الوطني للانبعاثات، وإعداد التقارير الوطنية، وبناء القدرات المؤسسية، والتعاون في تبادل المعلومات والخبرات. وهذه الآليات لا تقل أهمية عن الالتزامات الموضوعية، لأنها تشكل قاعدة المتابعة والتقييم وتسمح بقياس مدى تقدم الدول في تنفيذ التزاماتها.

ويظهر من ذلك أن الاتفاقية منحت النظام المناخي طابعًا مؤسسيًا دائمًا، إذ لم تعد المسألة مقتصرة على معاهدة بيئية تقليدية، بل أصبحت جزءًا من حوكمة دولية متعددة المستويات، تتحرك بين التشريع الدولي والإدارة التقنية والضغط الدبلوماسي[1].

المطلب الثاني: من بروتوكول كيوتو إلى اتفاق باريس

إذا كانت الاتفاقية الإطارية قد أرست القواعد العامة، فإن بروتوكول كيوتو واتفاق باريس مثّلا مرحلتين مختلفتين في بلورة الالتزامات المناخية. فقد اتجه الأول إلى الإلزام الكمي للدول الصناعية، بينما اعتمد الثاني على التعهدات الوطنية القابلة للمراجعة والتطوير، وهو ما يعكس انتقال النظام المناخي من منطق التمييز الصارم إلى منطق المرونة التعاونية.

[1] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، النص الرسمي العربي، الأمم المتحدةUNFCCC/، 1992.

الفرع الأول: بروتوكول كيوتو وحدود النموذج الكمي

شكل بروتوكول كيوتو أول محاولة دولية لإلزام بعض الدول الصناعية بأهداف خفض محددة، وهو ما أعطى للقانون المناخي بعدًا رقابيًا أوضح. وقد بُني هذا البروتوكول على فكرة أن الدول المتقدمة تتحمل المسؤولية الأكبر تاريخيًا، ومن ثم ينبغي أن تتحمل العبء الرئيس في الخفض[1].

غير أن هذا النموذج واجه حدودًا عملية، أهمها ضيق نطاق الالتزامات وانسحاب بعض القوى الكبرى أو عدم التحاقها الكامل، إضافة إلى أن تركيزه على مجموعة محددة من الدول جعله غير قادر على مواكبة التحولات السريعة في خريطة الانبعاثات العالمية. ومن ثم فقد كانت قيمته القانونية كبيرة، بينما بقي أثره التنفيذي محدودًا نسبيًا[2].

الفرع الثاني: اتفاق باريس ومنطق المساهمات الوطنية

جاء اتفاق باريس ليعالج قصور النموذج الكيوتي عبر تبني نظام المساهمات المحددة وطنيًا، بحيث تقدم كل دولة تعهداتها بما يناسب قدراتها وظروفها، ضمن إطار شفافية وتقييم دوري. ويقوم هذا الاتفاق على فكرة أن النجاح المناخي لا يتحقق فقط عبر إلزام خارجي صارم، بل أيضًا عبر المشاركة الواسعة والالتزام التدريجي والتحديث المنتظم[3].

وقد أدى هذا التحول إلى جعل المسؤولية المناخية أكثر شمولًا، إذ لم يعد معيار الالتزام قائمًا فقط على الانتماء إلى فئة محددة من الدول، بل على ما تقدمه كل دولة من مساهمة وطنية قابلة للتطوير. ومع ذلك، فإن نجاح هذا المنظور يظل مرتبطًا بمدى صدقية التعهدات وبمدى توفر آليات مساعدة كافية للدول النامية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني الوطني الجزائري لمكافحة التغير المناخي

انتقلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من الاكتفاء بتبني المبادئ البيئية العامة إلى بناء تصور أكثر تخصصًا للحماية المناخية. ويظهر ذلك من خلال التعديل الدستوري، والتشريعات البيئية، والاستراتيجية الوطنية، والمؤسسات المكلفة بالتنفيذ. غير أن هذا

[1] بروتوكول كيوتو، كيوتو، 11 ديسمبر 1997.

[2] Rajamani, Lavanya, The Principle of Common but Differentiated Responsibility, RECIEL, UK, 2000,p36

[3] اتفاق باريس، النص الرسمي العربي، UNFCCC، 2015.

المسار لا يزال يواجه تحديات مرتبطة بقدرة الإدارة العمومية على التنسيق، وبمدى توفر التمويل الكافي، وبوتيرة التحول في القطاعات الاقتصادية الأساسية[1].

المطلب الأول: الأساس الدستوري والتشريعي

لا يمكن فهم السياسة المناخية الجزائرية بمعزل عن الإطار الدستوري والتشريعي الذي يمنحها الشرعية ويحدد أدواتها. فالمناخ لم يعد موضوعًا فرعيًا، بل أصبح يدخل ضمن التزامات الدولة في الحماية البيئية والتنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال.

الفرع الأول: التعديل الدستوري لسنة 2020

أدخل التعديل الدستوري لسنة 2020 بعدًا جديدًا في المنظومة الجزائرية، من خلال ترقية الحماية البيئية إلى مرتبة دستورية، وهو ما يتيح قراءة التزامات الدولة في ضوء واجب أعلى من المستوى التشريعي العادي. ويعني ذلك أن حماية المناخ أصبحت جزءًا من الشرعية الدستورية للعمل العمومي، لا مجرد توجه سياسي أو إداري قابل للتبدل.

ويترتب على هذا التطور أن جميع السلطات العمومية أصبحت مطالبة بمراعاة البعد البيئي والمناخي عند إعداد السياسات العامة، كما يفتح المجال أمام تفعيل الرقابة القضائية والرقابة الدستورية في حال تعارض بعض القرارات أو المشاريع مع مقتضيات الحماية البيئية.

الفرع الثاني: القانون 03-10 والقانون 11-19

يمثل القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة النص المرجعي الأساسي في التشريع البيئي الجزائري. فقد وضع هذا القانون مبادئ الوقاية والاحتراز والملوث يدفع، إلى جانب أدوات قانونية مثل دراسة التأثير البيئي والرقابة والعقوبات المرتبطة بالإضرار بالبيئة[2].

أما القانون رقم 11-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، فيؤدي وظيفة بيئية ومناخية في آن واحد، لأنه يحد من الآثار المترتبة على الطمر العشوائي والحرق غير المراقب، ويساهم في خفض الانبعاثات غير المباشرة وفي تحسين تدبير الموارد. ويكشف

[1] Climate Governance in Algeria: Analyzing Institutional Capacities, Challenges, and Strategic Pathways, Carnegie Endowment, 2024.

[2] القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الجمع بين النصين أن الجزائر تمتلك قاعدة تشريعية يمكن البناء عليها لتوسيع السياسة المناخية[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي والتكيف

لم تعد الاستجابة المناخية في الجزائر مقتصرة على إظهار الامتثال الدولي، بل أصبحت ترتكز على وضع أهداف داخلية للتخفيف والتكيف وتكييف القطاعات الأكثر حساسية. ويبرز هنا دور الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي بوصفها وثيقة توجيهية ترسم أفق التحول الطاقوي والبيئي.

الفرع الأول: الاستراتيجية الوطنية 2020-2030

استهدفت الجزائر من خلال استراتيجيتها الوطنية تعزيز الطاقات المتجددة ورفع النجاعة الطاقوية وخفض الانبعاثات في بعض القطاعات الرئيسية. وتُظهر المعطيات الحديثة أن الدولة تحاول المواءمة بين الالتزامات الدولية وبين حاجاتها التنموية، غير أن هذا التوازن لا يزال هشًا بسبب هيمنة الاقتصاد الهيدروكربوني.

وتكمن أهمية هذه الاستراتيجية في كونها تربط بين البعد المناخي والبعد الاقتصادي، لكنها في المقابل تحتاج إلى مؤشرات أكثر تفصيلًا وإلى آليات إلزام ومتابعة تضمن عدم بقاء الأهداف ضمن مستوى الخطاب العام[2].

الفرع الثاني: خطة التكيف الوطني

تتخذ سياسة التكيف أهمية متزايدة في الجزائر بفعل ارتفاع درجات الحرارة وتزايد موجات الجفاف والتصحر وشح المياه. لذلك توجهت الجهود إلى مشاريع تتعلق بتحلية المياه، والري بالتنقيط، وتحسين إدارة الموارد، وتعزيز البنية الحضرية المقاومة للحرارة، وتطوير الإنذار المبكر.

وتعكس هذه التدابير تحولًا مهمًا من السياسة البيئية الدفاعية إلى السياسة الوقائية الاستباقية. فالتكيف هنا لا يعني فقط تخفيف الضرر، بل بناء قدرة وطنية على الصمود أمام التغيرات المناخية المتسارعة.

[1] القانون رقم 11-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

[2] Climate Laws of the World, Algeria, 2024.

المطلب الثالث: المؤسسات والآليات التنفيذية

لا يكفي وجود النصوص التشريعية والاستراتيجيات العامة ما لم تُترجم إلى مؤسسات قادرة على التنسيق والتنفيذ والمتابعة. ومن ثم فإن نجاح السياسة المناخية في الجزائر يرتبط بقوة الهياكل المكلفة بها، وبمدى تكامل اختصاصاتها، وبكفاءتها في تحويل الخطط إلى نتائج.

الفرع الأول: المؤسسات الاستراتيجية

تقوم الحوكمة المناخية الجزائرية على هياكل عليا للتنسيق والتوجيه، من بينها المجلس الوطني للتغير المناخي والمديرية العامة المكلفة بالملف، إضافة إلى هياكل قطاعية تتولى المتابعة التقنية والرفع من مستوى الانسجام بين القطاعات.

وتتمثل وظيفة هذه المؤسسات في ضبط الأولويات، وتنسيق المواقف بين القطاعات، وإعداد التقارير الوطنية، ومتابعة المؤشرات المناخية. غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى وضوح الصلاحيات وبقدرة الدولة على ضمان الاستمرارية المؤسسية بعيدًا عن التذبذب الإداري.

الفرع الثاني: المؤسسات التنفيذية

تتجسد المرحلة التنفيذية في الوكالات والمصالح المكلفة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية، وبالتسيير البيئي، وبالمشاريع القطاعية المرتبطة بالمياه والفلاحة والنفايات والنقل. وتمثل هذه المؤسسات الحلقة التي تنقل السياسة من مستوى النص إلى مستوى الفعل.

ويظل التحدي الجوهري هنا هو توفير الموارد المالية، وبناء الخبرة التقنية، وضمان المتابعة والتقييم، حتى لا تبقى البرامج المناخية مجرد مشاريع متفرقة أو قرارات ظرفية. فالمناخ يحتاج إلى إدارة مستمرة أكثر مما يحتاج إلى إعلان رمزي[1].

خاتمة

أثبتت الدراسة أن القانون الدولي للمناخ تطور من إطار إطاري عام إلى نظام أكثر مرونة يعتمد على المساهمات الوطنية والشفافية، وأن هذا التطور أتاح للدول مساحة أوسع للتكيّف مع التزاماتها وفق قدراتها الخاصة. كما أظهرت الدراسة أن الجزائر نجحت في

[1] New waste management law, Algeria, 2025.

إدماج البعد البيئي والمناخي في نظامها الدستوري والتشريعي، غير أن تحدي التنفيذ لا يزال قائمًا بسبب الاعتماد على المحروقات وتعقيد التنسيق المؤسسي والحاجة إلى تمويل مستدام.

وعليه، فإن فعالية السياسة المناخية الجزائرية لن تقاس بوجود النصوص فقط، بل بمدى تحويلها إلى نتائج ملموسة في مجالات التخفيف والتكيف وإدارة الموارد وحماية الفئات والمناطق الأكثر هشاشة. ومن هنا فإن المقاربة القانونية المطلوبة هي مقاربة تنفيذية متدرجة تربط بين الشرعية الدستورية والفعالية الإدارية والتمويل المستدام.

النتائج المتوصل إليها:

1- تطور القانون الدولي للمناخ من الإطار العام إلى الالتزام المتدرج القائم على الشفافية.
2- تمتلك الجزائر أساسًا دستوريًا وتشريعيًا مهمًا في المجال المناخي.
3- ما يزال التنفيذ العملي والتنسيق والتمويل يمثلون التحدي الأبرز.
4- التكيف مع آثار المناخ لا يقل أهمية عن التخفيف في السياق الجزائري.

الاقتراحات:

1- دعم آليات المتابعة والتقييم داخل الاستراتيجية الوطنية.
2- تعزيز التنسيق بين المؤسسات القطاعية والمركزية.
3- توسيع برامج التكيف في المناطق الهشة.
4- ربط السياسة المناخية بخطط التنمية الاقتصادية والطاقوية.

قائمة المصادروالمراجع

أولا / قائمة المصادر

أ- الاتفاقيات

1- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ريو دي جانيرو، 9 ماي 1992.
2- بروتوكول كيوتو، كيوتو، 11 ديسمبر 1997.
3- اتفاق باريس، باريس، 12 ديسمبر 2015.

ب - القوانين

1- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

2- القانون رقم 11-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثانيا / قائمة المراجع

أ- الكتب

Rajamani, Lavanya, The Principle of Common but Differentiated Responsibility, RECIEL, UK, 2000.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت

1- الأمم المتحدة، اتفاق باريس، 2021، تاريخ الاطلاع: 2026/04/24، https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement

2- UNFCCC, Paris Agreement (Arabic), 2015, accessed 24/04/2026, https://unfccc.int/documents/35733

3- UNFCCC, Arabic text of the UNFCCC, accessed 24/04/2026, https://unfccc.int/files/essential_background/background_publications_htmlpdf/application/pdf/convarabic.pdf

4- Carnegie Endowment, Climate Governance in Algeria: Analyzing Institutional Capacities, Challenges, and Strategic Pathways, 2024, accessed 24/04/2026, https://carnegieendowment.org/research/2024/12/climate-governance-algeria

5- Climate Laws of the World, Algeria, 2024, accessed 24/04/2026, https://climate-laws.org/geographies/algeria